الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

# تقرير لجنة المالية والميزانية

## حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب

## (عدد 2023/20)

- طلب فيه استعجال النظر -


رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري


جويلية 2023

# مسار دراسة مشروع القانون

## المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب (عدد 2023/20)

- **تاريخ ورود المشروع:** 26 جويلية 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 26 جويلية 2023
- **جلسات اللجنة:** جلسة يوم الثلاثاء 27 جويلية 2023.
- **قرار اللجنة:** الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

**رئيس اللجنة: عصام شوشان**

**مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري**

# تقرير لجنة المالية والميزانية

# حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب (عدد 2023/20)

## I. التقديم

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب بقيمة 87,100 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 267,56 مليون دينار، للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

**الإطار العام وأهداف المشروع:**

تشهد منظومة الحبوب في تونس طيلة السنوات الأخيرة صعوبات عدّة متعلقة أساسا بضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة باعتبار تعدّد الهياكل المتدخلة في مختلف مراحل المنظومة. ونتج عن ذلك تبعية هيكلية للتوريد وغياب مخزون استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الغذائي. وتفاقمت هذه الصعوبات في ظل أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية نتيجة الصراع الروسي الاوكراني إلى جانب النقص الكبير في إنتاج الحبوب المقدّر بالنسبة لهذه السنة بـ 250 ألف طن مقابل الحاجيات التي تناهز 3,4 مليون طن بسبب تواصل الجفاف والتقلبات المناخية.

وفي هذا الإطار، سعت الحكومة منذ سنة 2022 لدعم منظومة الحبوب عن طريق التعاون الدولي للاستفادة من التمويلات ذات الكلفة التفاضلية في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية، وكذلك من الدعم الفني وخبرات الممولين الدوليين لإصلاح المنظومة في مختلف مراحلها وتقديم حلول جذرية لتحقيق الامن الغذائي في تونس.

ويعتبر هذا المشروع، الذي حظي بمصادقة مجلس إدارة البنك الافريقي للتنمية في 12 جويلية 2023، امتدادا لمشروع الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس الذي موّله البنك سنة 2022 استنادا لنتائج الدراسة الاستراتيجية التي قام بها خلال سنة 2021 حول منظومة الحبوب في تونس وبتمويل

من الآلية المستعجلة التي تم إطلاقها لدعم البلدان الأعضاء في مجابهة الانعكاسات السلبية للصراع الروسي الاوكراني على الأمن الغذائي للبلدان الافريقية.

ويهدف مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب عموما إلى المساهمة في دعم الامن والاكتفاء الغذائي عن طريق تأمين التزوّد بالقمح الصلب والشعير العلفي ومساندة حوالي 250 ألف فلاح للرفع من القدرة الإنتاجية بحوالي 1,6 مليون قنطار من القمح الصلب و1,2 مليون قنطار من الشعير و18 ألف قنطار من الزيت النباتي و42 ألف قنطار من الأعلاف. كما سيساهم المشروع في التقليص من نسبة المحاصيل المهدورة وذلك بتحديث طاقات الخزن بإنشاء خزّان جديد بجبل الجلود وتهيئة الخزانين المينائيين برادس وبنزرت، إلى جانب تعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية باقتناء 30 عربة جديدة. وسيساعد المشروع أيضا على توفير الظروف الملائمة لإنجاح الموسم الفلاحي المقبل من خلال دعم قدرات الفاعلين بمنظومة الحبوب وتعزيز إدماج قطاع الحبوب وصلابة المنظومة في مختلف مراحلها لمواجهة الصدمات الخارجية والتغيرات المناخية.

**مكونات المشروع:**

يتدخل المشروع في إنجاز العناصر الثلاثة التالية:

ـ العنصر الأول: دعم منظومة الحبوب في مرحلة ما قبل الإنتاج وتمويل توريد الحبوب بكلفة جملية تقدر بـ 66,12 مليون دولار (54,12 م.دولار من القرض و12 م.دولار مساهمة الدولة التونسية).

سيساهم هذا العنصر في دعم الإنتاج الوطني من الحبوب عن طريق الأنشطة التالية:

1) تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، بتدخل من المعهد الوطني للزراعات الكبرى في مجال التأطير الفني والإرشاد لفائدة صغار الفلاحين لاستخدام البذور والأسمدة النيتروجينية وإزالة الأعشاب الضارة وزراعة العلف والمحاصيل الصناعية ولا سيما السلجم بالتناوب مع القمح)،

2) تجهيز مخابر المعهد الوطني للبحوث الزراعية،

3) إنجاز دراسة حول تغيير العادات الاستهلاكية عن طريق المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت،

4) إنجاز بحوث حول تثمين منتوجات الحبوب،

5) دعم بعث 5 مؤسسات ناشئة لتثمين المنتوجات الفلاحية المشتقة من الحبوب عن طريق اتفاقية بين وحدة تنفيذ المشروع والمعهد العالي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي،

6) إحداث خط تمويلي لدى البنك التونسي للتضامن لتزويد صغار الفلاحين بالمدخلات الفلاحية ومعدات تكييف البذور ومعدات فلاحية،

7) تمويل توريد 4 شحنات من القمح الصلب (100 ألف طن)،

8) تمويل توريد شحنتين من الشعير العلفي (50 ألف طن).

ـ العنصر الثاني: تحديث طاقات الخزن وتعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية بكلفة جملية تقدر بـ 38,457 مليون دولار (30,765 م.دولار من القرض و7,692 م.دولار مساهمة الدولة التونسية).

سيساهم العنصر الثاني في تهيئة وتحديث مراكز خزن الحبوب وتعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية، وذلك للحد من نسبة المحاصيل المهدورة وتحقيق مخزون استراتيجي من الحبوب يناهز 3 أشهر عن طريق الأنشطة التالية:

1. تمويل إنشاء خزان بجبل الجلود،
2. تمويل تهيئة خزان بنزرت،
3. تمويل تهيئة خزان رادس،
4. تمويل اقتناء عربات نقل الحبوب عبر السكك الحديدية،

ـ العنصر الثالث: دعم قدرات الفاعلين بمنظومة الحبوب والتصرف في المشروع بكلفة تقدّر بـ 12,921 مليون دولار (2,191 م.دولار من القرض و10,729 م.دولار مساهمة الدولة التونسية).

ستخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الثالث والمتأتية من القرض لتمويل برامج دعم قدرات وتكوين الفاعلين بمنظومة الحبوب إلى جانب تمويل الدراسات الاستراتيجية والحملات التحسيسية المتعلقة بترشيد استهلاك الحبوب وتثمين مشتقاته وتهيئة المراكز التجريبية والبحثية ورقمنة أنشطة ديوان الحبوب، الفاعل الرئيسي في المنظومة. في حين تتمثل مساهمة الدولة في الموارد البشرية واللوجستية والمؤسساتية الموضوعة على ذمة المشروع، ومن المنتظر أن يتضمن هذا العنصر الأنشطة التالية:

1. دم تجهيز ديوان الحبوب بالمعدات الإعلامية،

2. تمويل تكوين إطارات ديوان الحبوب والهياكل المتدخلة بمنظومة الحبوب،

3. دعم صمود المجمعين تجاه الأزمات،

4. تمويل برنامج تحسيس حول ترشيد استهلاك الحبوب ومشتقاته،

5. تهيئة مركز تجريبي في ميدان الصناعة المخبزية والمرطبات،

6. تمويل إنشاء مطحنة تجريبية،

7. مرافقة برنامج تحيين النظام الأساسي للمعهد الوطني للبحوث الزراعية،

8. تقييم نموذج تثمين نتائج البحوث الفلاحية.

## كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 117,521 مليون دولار (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 361 مليون دينار تونسي ويساهم البنك الافريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 87,1 مليون دولار (74 %) وتساهم ميزانية الدولة بمبلغ قدره 30,421 مليون دولار (26 %) لتغطية كلفة الإطارات المتدخلة في تنفيذ المشروع وكلفة التجهيزات اللوجستية ووسائل النقل والتخزين الموضوعة على ذمة المشروع.

## شروط التمويل:

| | |
|---|---|
| نسبة الفائدة: متغيرة يتم احتسابها من قبل البنك عند كل موعد سداد (15 جانفي و15 جويلية من كل سنة). يتم سداد الفائدة كل ستة أشهر وأول سداد من القرض في 2028/07/15 بعد انقضاء فترة الامهال. | نسبة فائدة أساسي متغير Secured Overnight Financing Rate: SOFR (حاليا: 5,06 %)، يضاف إليه هامش التعاقد القار (0,8 %)، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك المتغير (حاليا:0,7 % )، يضاف إليه عمولة اختيار جدول سداد مخصص (0,1 %). |
| عمولة افتتاح: 0,25 % | من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند أول سحب من القرض. |
| عمولة التعهّد: 0,25 % | سنويا على المبلغ غير المسحوب، تُطبق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي. |
| فترة السداد: 24,5 سنة منها 4,5 سنوات إمهال | |

**روزنامة إنجاز المشروع والجهة والمكلفة بالتنفيذ:**

ستتولى وحدة التصرف في المشروع التي يترأسها منسق عام من ديوان الحبوب بالتنسيق مع ممثلين عن مختلف المتدخلين في المشروع (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبعض المؤسسات تحت الاشراف والبنك التونسي للتضامن ...) تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة خلال الفترة 2023 ـ 2027.

## II. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 27 جويلية 2023 للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وفي بداية الجلسة، بيّن أعضاء اللجنة أن هذا القرض موضوع مشروع القانون يحظى بأهمية بالغة بحكم أنه موجه لدعم الاستثمار قصد مجابهة الصعوبات التي تعاني منها منظومة الحبوب على غرار ضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة إضافة إلى تداعيات أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأكرانية.

كما ثمن عدد من النواب دور هذا التمويل في النهوض بقطاع الحبوب والمساهمة في الرفع من الإنتاج الوطني من الحبوب بحكم مكانته الهامة في منظومات الإنتاج في بلادنا وفي إنجاح الموسم الفلاحي بصفة عامة. كما أثنوا على قيمة المشروع من خلال مساهمته في دعم الأمن والاكتفاء الغذائي من خلال تأمين التزود بالقمح الصلب والشعير العلفي ودعم مجهود الفلاحين للرفع من القدرة الإنتاجية من القمح الصلب والشعير والزيت النباتي والأعلاف.

وأكّد النواب على دور هذا المشروع في دعم عديد الأنشطة المرتبطة بقطاع الحبوب على المستوى الوطني على غرار تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وتجهيز المخابر في مجال البحوث الزراعية وإنجاز الدراسات والبحوث المرتبطة بالعادات الاستهلاكية للحبوب. كما بيّنوا أهمية هذا القرض في بعث المؤسسات الناشئة وخاصة مساعدة صغار الفلاحين من خلال تمويل اقتناء المدخلات والمعدات الفلاحية.

من جهة أخرى، أفاد النواب أهمية العمل على الحد من المحاصيل المهدورة من خلال ما سيوفره القرض المذكور من إمكانيات لتحقيق مخزون استراتيجي هام من الحبوب بفضل تمويل العمليات المتعلقة بتهيئة الخزانات وانشاء خزانات جديدة واقتناء عربات لنقل الحبوب إلخ.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، بيّن النواب أنها تفاضلية خاصة وأن فترة السداد تتجاوز الـ24 سنة وسيكون تسديد أول قسط بداية من 15 جويلية 2028 أي بعد انقضاء فترة الإمهال المقدرة بـ4.5 سنة.

ودعا أحد النواب إلى ضرورة متابعة صرف هذا القرض إضافة إلى النظر في إمكانية القيام بزيارة ميدانية للمؤسسات المستفيدة منه والتفاعل والتنسيق معها قصد معاضدة مجهود الحكومة في دعم منظومة الحبوب وتحقيق الأمن الغذائي.

## III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| عصام شوشان | عصام البحري الجابري |